نبض الحياة

أزمة المشاركة

أن موضوع الحقوق السياسية اجمالاً، بغض النظر عن توزيعها بين النساء والرجال، مازال في المربع الأول في اغلب الأحيان، فالمشاركة السياسية نفسها كمبدأ في إدارة الحياة العامة ليس مفروغا منه بعد في العديد من البلدان العربية، ولذلك فإن امر الحقوق السياسية للمرأة لا يجب ان ينظر اليه بعيدا عن هذه الإشكالية ولكن الذي يزيد من معضلة وضع المرأة العربية هو التمييز ضدها باعتبارها امرأة، فضلاً عن مشاركتها الرجل في البلدان العربية لمأساة غياب الديمقراطية او تقلصها في اغلب لبلدان العربية.

لقد أدت عملية التمييز الاجتماعي في اغلب البلدان العربية بين ادوار الرجل والمرأة الى التمييز بينهما في الحقوق والواجبات والمكانة والسلطة الاجتماعية،كما حرمت النساء من الحصول على المساواة في الفرص مع الرجال داخل مجتمعاتهن، أودى هذا التميز بين الرجال والنساء والمستند الى ادوار النوع الاجتماعي، الى وجود فوارق بين الجنسين في التعليم، والصحة، والعمل، والحصول على الموارد، والحقوق والواجبات السياسية، وانعكست هذه الفجوة على التنمية العربية حيث لم تؤخذ المرأة العربية في الاعتبار عند وضع خطط التنمية لا كمشاركة في العملية الإنمائية ولا كمستفيدة في منجزاتها على نحو كامل، كما لم تتعرض خطط التنمية الى إبراز المعوقات والظروف المعيشية التي تحول دون مشاركة المرأة في عملية التنمية فما بالك في رسم السياسات او المشاركة السياسية.

هذا النهج العالمي ينظر الى المجتمع ككل ويركز على البنية الأساسية للعلاقات بين الرجل والمرأة ويقدم صورة واضحة عن توزيع الأدوار بينهما، وعن النظام الديناميكي للتعامل والتعاون ويسلط الضوء على أهمية العدل والانصاف في هذه العلاقات، هذه النقلة النوعية جعلت اهتمامات واضعي السياسات والمخططين في برامج التنمية ، تتجه نحو تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة وإدخال قضاياها في جميع السياسات والبرامج دون استثناء وجعل حقوقها السياسة جزءا لايتجزأ من المنظومة الاجتماعية والسياسية لاي بلد متقدم، على ان يصاحب اقرار تلك الحقوق العمل على ترجمتها على ارض الواقع.

ذكرى النقيب

الإماراتية في يومها العالمي

ونحن إذ نعيش يوم المرأة العالمي في ٨ مارس، أقول للعالم أجمع بأن المرأة الإماراتية تعيش كل يوم أعيادا خاصة بإنجازاتها.. آخرها في عام ٢٠٠٧ دخولها أروقة المجلس الوطني كعضوة منتخبة ومعينه الإماراتية (روح المكان) كما أطلق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة ـ رئيس مجلس الوزراء ـ حاكم دبي.. عليها هذا اللقب عندما أراد أن يشد على أيديها لدى زيارته لمركز انتخابات إمارة دبي لانتخابات المجلس الوطني.

وقال للمرشحات في ذلك اليوم (أنا أعتبر المرأة روح المكان) فهذا دليل على ثقته بالمرأة ودليل على حرصه لإعطائها الدفعة للاستمرار، وإطلاق هذه الصفة عليها تأكيد ودليل على حرصه لتواجدها في كافة المؤسسات والقطاعات وتصبح (روحـا) لها طعم في أي مكان تتواجد فيه.

فاطمة السري

حقا إنها أعياد نعيشها في ظل دعم قيادتنا الحكيمة لدولة الإمارات العربية المتحدة والتي بدأها المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رحمه الله وأخيه المغفور له الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم عندما أتاحا الفرصة لبنت الإمارات لتخرج من عزلتها في منزلها، وتبدأ مسيرة التعليم المباركة،

وتشجيع أولياء الأمور باصطحاب بناتهم عندما شاهدوا حكامنا يسعون إلى إدخال بناتهم للمدارس ليكونوا جنبا إلى جنب مع أخواتهن من بنات الأسر الإماراتية، فأصبحت قيادتنا خير قدوة عندما سمحت وأعطت الفرصة للإماراتية للسفر للخارج لاستكمال دراستها لتوضع بعدها موضع ثقة، وتدخل سوق العمل من أوسع أبوابه وبالتدرج المعقول وليس المنفتح الذي أضر بالعادات والتقاليد، بل في حدود المحافظة عليه إلى أن ترسخت على قاعدة التنمية الشاملة.

وأصبحت قيادية ذات خبرة ورأي ولها المشورة التي تمكنها من وضع القرار إلى جانب أخيها الرجل الإماراتي، وذلك بفضل القيادات الشابة التي أولاها صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ـ رئيس الدولة حفظه الله ـ ورئاسة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم الذي وضع ثقته بصورة أكبر بتعيينه وزيرتين في أول وزارة برئاسته وثامن وزارة في تاريخ الإمارات وهما: معالي الشيخة لبنى بنت خالد القاسمي، ومعالي مريم الرومي..

إلى أن جاءت الفرصة الأخيرة التي أثبتت للعالم الخارجي بأن الإماراتية تستحقها وأهلاً لها ووصولها ودخولها المجلس الوطني في انتخابات شعبية أعطت الأمل للأخريات بأن مسيرة (٣٥) عاما من الكفاح بدأت تؤتي ثمارها بينما مازالت تكافح أخواتها في الدول الأخرى للحصول على أبسط الحقوق بكافة أنواعها.

إن ٨ مارس يوم للاحتفال بيوم المرأة العالمي جاء نتيجة مطالبة نساء في ألمانيا من عام ١٩١٠ لحقوقهن ولكن يحق للمرأة الإماراتية أن تفخر بأن دولة الإمارات العربية المتحدة جعلتها إحدى أهم أولوياتها منذ بدايات الإتحاد المجيد في عام ١٩٧١. ويحق لدولة الإمارات أن تفخر بالإماراتية وإنجازاتها في عمر الدولة القصير، فإلى الأمام يا بنت الإمارات وحق لنا أن نفخر بهذه الإنجازات.

لذا ونحن نعيش هذه الأفراح والأعياد نتمنى لبنت الإمارات دوام التقدم والازدهار وأن ترد الجميل لوطنها وتساهم في رفعته لتبقى خير قدوة للآخرين للحذو بحذوها في الانطلاق نحو بناء مجتمع متكامل ومتماسك بوجود كافة الأطراف من أفراد مجتمع دولة الإمارات.

كل عام والإماراتية في تقدم مستمر

نقلا عن/ صحيفة (البيان) الاماراتية

المستنقعات في الشوارع بسبب التخلص من المياه المستخدمة يوميا بؤرة لتكاثر البعوض فيجب التخلص منها

المشاركة السياسية للمرأة الأردنية

يمكن القول إن المرأة الأردنية التي حققت إنجازات كبيرة في أكثر من مجال وأثبتت جدارتها وقدرتها وكفاءتها على الصعيدين الخاص والعام مازالت تشكل أقلية سياسية.

وهي لا تنفرد في ذلك ولا تختلف كثيرا عن وضع النساء في بلاد العالم المختلفة، فقد دلت إحصائيات أعدتها الأمم المتحدة شملت ١٥١ دولة على أن معدل نسبة النساء في البرلمان عام ٢٠٠٠ كانت ٣٨،٨٪ في بلدان الشمال ، ١٥،٢٪ في بلدان أوروبا (بما فيه دول الشمال)و١٣،٤٪ بلدان أوروبا بدون دول الشمال ، وفي بلدان أمريكا ٢،١٥٪ وفي آسيا ١٤،٢٪ وفي دول المحيط الهادي ١٣،٥٪ وبلدان إفريقيا في جنوب الصحراء ١١،٧٪ أما في الدول العربية فإن النسبة هي ٣،٥٪ فقط .

وكان المعدل العالمي ١٣،٤٪ في المجلسين معا (النواب والأعيان أو ما يماثلهما) حيث بلغ عدد البرلمانيين للعام ٢٠٠٠ (٣٤٠٨٧) منهم ٥٢٦٠ إمرأة .

وترأست النساء ٢٢ من برلمانات العالم هي برلمانات أثيوبيا ، إسبانيا ، أستراليا ، أنتيغو وبربودا ، بليز، بولندا، بيرو ، جامايكا ، جزر البهاما، الجمهورية التشيكية ، جمهورية الدومنيكان، جنوب إفريقيا ، سورينام ، السويد، فينلندا ، كرواتيا ، ليسوتو ، المكسيك ، الأمم المتحدة ، النرويج، الهند وهولندا.

كما ورد في الإعلان العالمي بشأن الديمقراطية " إن تحقيق الديمقراطية يقتضي شراكة حقيقية بين الرجل والمرأة في إدارة شؤون المجتمع الذي يعملان فيه على قدم المساواة وعلى نحو متكامل كما أنه " بدون اشتراك المرأة اشتراكا نشطا وإدخال منظورها في كافة مستويات صنع القرار لا يمكن تحقيق الأهداف المتمثلة في المساواة والتنمية والسلم " كما ورد في خطة عمل المؤتمر الدولي الرابع للمرأة عام ١٩٩٥ فإنه لا بد من مشاركة المرأة مشاركة حقيقية فعالة وبنسب عادلة في مختلف مواقع صنع القرار .

وعلى الرغم من الاعتراف بحاجة التنمية إلى طاقات وجهود المرأة والسعي المستمر لإتاحة التعليم وفرص العمل والإقرار بأن التنمية بمفهومها الشامل والمستدام لا يمكن أن يتحقق بدون مساهمة المرأة – خاصة في بلد كبلدنا يعتمد أساسا على موارده البشرية – مساهمة كاملة في الجهود التنموية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وسياسيا ، إلا أن تجربة الانتخابات عام ١٩٨٤ تكميلية شاركت فيها المرأة كناخبة فقط وانتخابات ٨٩، ٩٣ و٩٧ أظهرت جملة من العقبات حالت دون وصول المرأة إلى البرلمان باستثناءات قليلة حيث لم تفز أي من المرشحات ال ١٢ بمقعد في انتخابات ١٩٨٩ إلا أن المشاركة والمحاولة تعتبر بالغة الأهمية لأنها أسهمت في رفع الوعي وكسر الصورة النمطية للمرأة وإرساء فكرة حق وقدرة وإمكانية المشاركة ، كما فازت السيدة توجان فيصل في انتخابات عام ١٩٩٣ عن مقعد الشركس وكان عدد المرشحات ثلاثة فقط (يعكس هذا قلق المرأة من تعديل قانون الانتخاب وخاصة لجهة قانون الصوت الواحد) فيما أخفقت ١٧ مرشحة عام ١٩٩٧ في الفوز بمقعد رغم ما حققته بعضهن من نتائج متميزة في عدد الأصوات التي حظين بها) ، فيما تم ملء مقعد شاغر في نهاية دورة انتخابات ١٩٩٧ عن طريق اقتراع النواب حيث فازت السيدة نهى المعايطة بهذا المقعد ، إضافة إلى من تمت تسميتهن لعضوية مجلس الأعيان.

ولقد ورد في العديد من الأدبيات والدراسات التي تناولت موضوع المرأة والانتخابات وخاصة في خضم الحديث عن الكوتا عبارات مثل " المرأة عدو المرأة ، المرأة لا تنتخب المرأة ، المرأة مقصرة بحق نفسها ، القانون يساوي بين المرأة والرجل فلماذا هذه الضجة ؟ الكوتا مخالفة للدستور وتخل بمبدأ المساواة . هذا في أحسن الأحوال أما في أحوال أخرى فقد سمعنا أن خروج المرأة إلى ميدان العمل يدمر أسرتها وأن مكان المرأة ومملكتها هو بيتها فقط،وأن دور المرأة هو إنجاب ورعاية وتنشئة الأطفال ولا شأن لها بالنشاط العام وخاصة السياسة ، أن المرأة غير قادرة على التصدي للشأن العام بنجاح ...وفي الحقيقة أن كل هذه العبارات تعكس سعيا للتنصل من المسؤولية التاريخية الملقاة على عاتق المجتمع وعلى عاتق الأفراد في السعي إلى إدراك متطلبات المجتمع وكل من المرأة والرجل في مجال المشاركة وتحمل المسؤولية لمجابهة التحديات المتنوعة والمتعددة التي تجابه مجتمعنا على كل صعيد.

إطلاق الحريات

وإذا كان التعديل على قانون الانتخاب الذي أقر بحق المرأة في المشاركة ناخبة ومرشحة قد جاء متأخرا (١٩٧٤) فإن الحياة الديمقراطية والتنمية السياسية تعثرت في العديد من المحطات وغيبت لسنوات ولا زال الأداء العام مترددا في إطلاق الحريات العامة وتعزيز الاحترام التام للحقوق الدستورية والإرساء الحقيقي لأسس الديمقراطية .

ومع ذلك فإن التعديل المذكور شكل فرصة هامة وفتح آفاق مشاركة المرأة ويمكن اعتبار دور الحركة النسائية الأردنية ورائداتها الذي تواصل منذ نشأة المملكة لتحقيق المساواة والقضاء على التمييز والإسهام في مختلف مجالات الحياة والشأن العام والارتقاء بأوضاع المرأة في مجالات التعليم والصحة والعمل ومختلف المجالات والذي أكد بشكل خاص على حق المشاركة في الحياة السياسية من أهم الفرص التي مهدت وعبدت الطريق الوعر والصعب أمام المرأة الأردنية ، كما مثلت إنجازات الأردن في مجال القضاء على الأمية وتعليم المرأة وتعيين نساء في مختلف مواقع القرار– ولو بعدد رمزي – فرصا أخرى صنعتها المرأة بإقبالها وجهودها وما حققته من نجاحات وما تميزت به من كفاءات كما صنعته الإرادة السياسية العليا برؤيتها المستقبلية وقناعاتها بضرورة تفعيل وتحفيز طاقات وقدرات النساء كمواطنات وكمخزون أساسي للموارد البشرية المتاحة في البلاد ،وساهم تطور وعي النساء بحقوقهن وبحاجتهن إلى التأثير في مسار الشأن العام وحقهن في المشاركة بصنع القرار وإدراكهن لتأثير هذه المشاركة المباشر على ترجمة رؤيتهن ومنظورهن إلى تشريعات وتدابير وتوجهات اقتصادية اجتماعية وسياسية تعكس رؤيتهن وتؤثر على حقوقهن وحياتهن اليومية فرصة أخرى حفزت وتحفز النساء لمزيد من المشاركة ،كما أن تطور وعي الرجل وإدراكه حاجة المجتمع إلى مشاركة المرأة وأثر هذه المشاركة الإيجابي على الأسرة والمجتمع شكل بدوره فرصة لا يجب إغفالها رغم أن نسبة الرجال أصحاب هذه الرؤيا ما زالت قليلة ، ومن الفرص الأساسية لا يمكن إغفالها الجهود الوطنية ، العربية والدولية التي ركزت على المرأة وجعلت مشاركتها السياسية محورا رئيسيا سواء في المؤتمرات والمنتديات أو في المواثيق والاتفاقيات و خطط العمل ، ولعب الإعلام وخاصة في ظل تطور تكنولوجيا الاتصال والمعلومات دوره كذلك في تعظيم فرص المرأة وفتح آفاق أوسع لمزيد من المشاركة.

المعيقات

ولكن المعيقات مازالت كبيرة وخاصة في منطقتنا من العالم وأهمها ما تتعرض له فلسطين والبلدان العربية منذ ما يزيد عن نصف قرن من عدوان صهيوني متواصل واحتلال وتهديد وما يرتكبه من جرائم ومجازر مما يجهض كل فرص الاستقرار والتنمية والتقدم ليس فقط في فلسطين وإنما في الأردن بشكل خاص والدول العربية الأخرى بشكل عام .

كما يمثل المناخ العالمي السائد بما يعنيه من عولمة متوحشة أعادت إلى الأذهان شريعة الغاب باستنادها إلى منطق القوة والقهر وتغييب الديمقراطية والمساواة على المستوى العالمي وإلى منطق حرية التجارة دون قيود تضمن حقوق الغالبية الفقيرة من شعوب العالم وفرضها شروطا قاسية وظالمة على المجتمعات النامية ليس من شأنها سوى زيادة الفقراء فقرا وتدمير فرص التنمية العادلة المستدامة وغيرها من المظاهر التي لا شك أنها ستؤدي إلى مزيد من الارتفاع في معدلات البطالة والفقر والتوترات والحروب ومزيد من الانتهاك لحقوق الإنسان الفردية والجماعية ، المدنية والسياسية ، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في غياب العدل والحرية والمساواة واحترام كرامة الإنسان وفي غياب السعي الجاد إلى تلبية احتياجات الإنسان الأساسية في الغذاء والدواء والرعاية الصحية والضمان الاجتماعي والسكن والتعليم والعمل والبيئة النظيفة وغيرها.

وتمثل غلبة النظم السياسية الدكتاتورية في المنطقة عقبة أخرى فهي تحول دون تنمية سياسة ديمقراطية تحترم مواطنة المواطنين وتحقق المساواة بينهم بما فيه المساواة على أساس الجنس وتحقق مبدأ الأمة مصدر السلطات بصدق ونزاهة ودون تزييف وعلى أساس إجراء انتخابات دورية حرة تضمن تداول السلطة والتعددية وفصل السلطات وسيادة القانون وتقوية المؤسسية وإطلاق الحريات العامة وضمان حقوق الإنسان وغيرها من أسس الديمقراطية بل إن بعضها ما زال يطبق قوانين الطوارئ مما يعيق أي تقدم نحو التغيير والتطوير .

ولا شك بأن قانون الانتخاب المؤقت يشكل عقبة أساسية أخرى في طريق التنمية السياسية وخاصة حين أبقى على قاعدة الصوت الواحد التي تؤدي في مجتمع عشائري لا زالت عاداته وتقاليده ورؤيته للمرأة بل وللعمل السياسي تنطلق من مصالح ذاتية وعائلية ومحلية في غالب الأحيان ومن رؤية تقليدية نمطية لا تعترف بمكانة ودور المرأة في هذا المجال .

ويمثل ضعف الحياة السياسية وتعثر المسار الديمقراطي والاعتقاد بأن المشاركة السياسية تنحصر في عملية الانتخاب والترشيح فقط وتتطلب عملا في هذه " المواسم " بعيدا عن جهد سياسي منتظم ودائم ومشاركة مستمرة تعبر عن رؤية استراتيجية وتتمثل في انخراط فعال في الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني ورقابة حثيثة في أداء مختلف السلطات وضغط منظم مستمر على صانعي القرار وتمسك مبدأي بمبادئ الدستور والميثاق الوطني و بحقوق المواطنين وحرياتهم في كل وقت وتحت أي ظرف وبدون تمييز ، لأن التغاضي عن مظاهر التجاوز على هذه المبادئ هو أيضا من العقبات الأساسية ، فالتغيير الديمقراطي وإمكانية تبدل وتغيير القوى المسيطرة على حركة المجتمع يمثل مصلحة واضحة للنساء والظروف والمظاهر المشار إليها لا تسهم ولا تساعد في هذا التغيير لأنها تعبر عن رغبة القوى القائمة في الاحتفاظ بمواقعها وخشيتها من أن الديمقراطية ستؤدي إلى فقدان هذه المواقع فالعديد من القوى القائمة والمسيطرة سواء في صفوف الحكم أو المعارضة لا ترغب في رؤية قوى جديدة تأخذ مواقع في الحياة العمة ولذا فهي ستقاوم التوجهات التي يمكن أن تؤدي إلى التغيير .

ولا بد أيضا من القول أن التمييز الذي تعانيه المرأة والذي لا زال قائما سواء في بعض النصوص أو التطبيقات يحول دون مشاركة حقيقية حرة ومستقلة للمرأة في الانتخابات وفي النشاط السياسي بشكل عام ، فما زالت المرأة بحاجة إلى إذن خطي من زوجها لتحصل على جواز سفر مستقل ، ولا يستفيد زوجها و أبناؤها من راتبها التقاعدي في حالة وفاتها ، ولا زال أبناؤها من زوج غير أردني يعتبرون أجانب ولا يمكنها منحهم جنسيتها حتى عندما تدون أرملة أو مطلقة

أو عندما تتزوج وتلد أبناءها على الأرض الأردنية ،ولا زالت قوانين الأحوال الشخصية تنطوي على محددات وقيود تجعل من المرأة على الصعيد السياسي وكمواطنة رهينة إرادة مواطن آخر فيما إذا تعسف في استعمال حقوقه القانونية.

وفي التطبيق نجد أن المجتمع لا زال يحرم المرأة حتى من الحقوق المقررة لها قانونا من خلال غلبة العادات والتقاليد والأعراف وسيطرة الفكر الذكوري حتى على نصوص الدستور وأحكام الشريعة وتعاليم الديانات السماوية دون حماية قانونية فعالة فتحرم المرأة مثلا من حصصها الارثية وتستغل اقتصاديا وتجرد من حق استثمار أموالها أو التحكم بدخلها ويتم التحكم في حركتها وعلاقاتها ، وتحرم من حق المعرفة وارتياد المنتديات والاجتماعات العامة ،وتحمل كامل المسؤولية عن أطفالها وعن رعاية بيتها ويكتفي الكثير من الرجال بدور المنفق وحتى هذا الدور كثيرا ما يمارس بصورة تعسفية ،ويطلب منها حتى ولو كانت عاملة أن تواصل تحمل كامل مسؤوليات الأسرة والبيت ودون مشاركة وإن حصلت فهي الاستثناء على الأصل تكون غالبا محدودة ومزاجية ومؤقتة وفيها شعور بالتفضل لا بالواجب .

ولا تعرف المرأة حقوقها القانونية ولا تزود شأنها شأن الرجل ومنذ المراحل الدراسية الأولى بما يكفي من القيم والمبادئ التي ترسخ المساواة والتكافؤ والتي تقود إلى معرفة نافعة بصورة كافية على هذا الصعيد فعلم القانون (وهو عمام الديمقراطية ومرآتها) لا يدرس في المدارس وحقوق الإنسان تدرس بصورة محدودة جدا وبرامج التوعية القانونية قاصرة ومحدودة كما أن لجوء المرأة إلى القضاء عند الحاجة تواجهه عقبات عديدة نفسية ، اجتماعية ،مالية وعملية .

هذه الظروف والعقبات تجتمع وغيرها مما لم يرد ذكره لتجعل المرأة في وضع الأقلية السياسية ويؤدي إلى عزلتها كفئة اجتماعية أو إلى تماهيها بالسائد وحتى الآن الفكر الذكوري المهيمن .

التوصيات

ولتخطي العقبات وتحقيق نتائج أفضل ومشاركة أعلى وأكثر وعيا لا بد من استثمار الفرص المتاحة والتعامل معها بأعلى قدر ممكن من الإيجابية والحرص على عدم تفويت أية فرصة متاحة من خلال تقييم موضوعي للعوامل والمعطيات واستعداد عالٍ لتجاوز المصالح الذاتية والعشائرية والمحلية والفئوية إذا تعارضت مع المصلحة العامة والأهداف الأساسية وأعتقد أن المعالجة لا يمكن أن تنجح إذا انصبت على مناسبة واحدة هي الانتخابات القادمة – على أهميتها – بل لا بد من خدمة هذه الانتخابات من خلال رؤية عامة بعيدة الأمد متعددة المستويات بحيث تكون هذه الانتخابات والاستعداد لها والمشاركة فيها والسعي إلى تحقيق التقدم التدريجي والانطلاق نحو ردم الفجوات واستثمار أفضل للفرص وقدرة أعلى على تذليل العقبات ولتحقيق ذلك أقترح تبني التوصيات التالية.

على المستوى الدولي

١. تعزيز التضامن والعمل المشترك مع كل القوى والهيئات النسائية والحقوقية والنقابية ومنظمات المجتمع المدني التي تسعى إلى ديمقراطية دولية وعدالة ومساواة بين الشعوب والدول ومجابهة منطق القوة وإرهاب الدول ومسار العولمة السائد حاليا .

٢. تحفيز المجتمع الدولي للتصدي بحزم لكل مساس بقواعد ومبادئ حقوق الإنسان ولإنهاء آخر احتلال عسكري على الكرة الأرضية وإعادة الاعتبار للقانون الدولي وللمنظمة الدولية على أسس تلتزم سيادة القانون ولاتمارس الازدواجية والانتقائية والتذبذب في تطبيقها لقراراتها واحترامها لمواثيقها.

٣. تبادل الخبرات والمعرفة والمعلومات والاستفادة من تجارب الدول التي حققت قدرا كبيرا من المشاركة والمساواة،.والعدالة الاجتماعية(مثل دول شمال أوروبا مثلا او جنوب أفريقيا).

٤. السعي لتبديد الصورة السلبية التي روجتها السياسة المغرضة ووسائل الاعلام المسيطر عليها من القوى المعادية بحق المرأة العربية والمسلمة وإظهار العوامل السياسية والاستعمارية وتجليات هذه العوامل اقتصاديا اجتماعيا وثقافيا في مجتمعاتنا مما ادى الى ان يكون وضع المرأة العربية على ماهو علية وإبراز الصورة الايجابية والجهود الجارية لتجاوز هذه المعيقات وطرح الاوضاع وتحليلها بصورة موضوعية ويبقى الاساس في ذلك صورتنا نحن عن انفسنا إذا كانت صورة ايجابية واثقة امكننا ان نعكس ذلك اذا كانت سلبية مترددة خانعة او قانعة او عبثية فإن تعديل النظرة الدولية سيكون صعباً بل مستحيلاً.

على المستوى العربي

١. الانتصار العملي الفعال والمبدئي مع القضايا العادلة لاي بلد عربي وبشكل خاص للشعب الفلسطيني في مواجهة لاحتلال وفي تصديه البطولي للحرب الهمجية الجارية.

٢. تعزيز التضامن والعمل العربي النسوي المشترك على أسس ديمقراطية تقبل التعددية والاختلاف وتلتقي على القواسم المشتركة وتحسن التصدي للمخاطر والانتهاكات على قاعدة التحالف والوحدة والعمل المشترك.

٣. التصدي لضعف وعجز الهيئات الإقليمية وانقسامها وعلى رأسها الجامعة العربية والمطالبة بنقلة نوعية لدمقرطة الجامعة العربية وافساح المجال لمنظمات المجتمع المدني العربي في اطارها وكذلك الاتحاد النسائي العربي العام ودعم ومساندة الهيئات العربية والسعي لتطوير دورها وربطة بمهموم واحتياجات المواطن العربي عموما والمرأة العربية بشكل خاص.

٤. المساهمة في الجهود الوطنية في كل بلد لتعزيز التحول الديمقراطي وإرساء الأسس الديمقراطية وضمان إطلاق الحريات العامة واحترام وحقوق الإنسان وخاصة حق الهيئات النسائية والنقابية والحزبية ومنظمات المجتمع المدني في الوجود وانشاط.

٥. تعزيز صلات التعاون والتنسيق والتبادل المعرفي والتجارب والخبرات العملية في كل بلد عربي بشأن مختلف القضايا والمجالات وخاصة ما يتعلق بالمرأة والمشاركة في الحياة العامة وفي صنع القرار.

٦. استخدام وسائل الاتصال الحديثة وتكنولوجيا المعلومات والاتصال لتعزيز التبادل وتعميم المعرفة .

على الصعيد الوطني

١. تأكيد والتمسك بالديمقراطية – وبكل الأسس التي تعبر عنها – كإطار عام لا بد منه ولا مجال لتحقيق تطور حقيقي ومشاركة كاملة بغيره والتمسك بأهمية وضرورة إطلاق الحريات العامة واحترام وضمان حقوق الإنسان كشروط لازمة للتنمية المنشودة .

٢ –تعديل قانون الانتخاب المؤقت باتجاه تسهيل الإجراءات الانتخابية وإلغاء قاعدة الصوت الواحد واعتماد القائمة الانتخابية وتوزيع الدوائر الانتخابية على أساس عادل واعتماد صيغة تضمن تمثيل المرأة .

٣. إلغاء كل أشكال التمييز القانوني والاجتماعي ضد المرأة والسعي إلى الحد من تأثير التقاليد والعادات المنافية لمبادئ الدستور وخاصة مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص ولقواعد حقوق الإنسان .

٤. تعزيز مفهوم المواطنة من حيث أنه صلة قانونية مباشرة بين الفرد والدولة تتساوى فيها المرأة بالرجل ولا ينبغي أن يخضع لمؤثرات أخرى لحلقات اجتماعية وسيطة غير اختيارية (الأسرة ، العشيرة مثلا)

٥. تمكين الحركة النسائية من أداء دورها في التأثير على الحياة العامة لا بصفتها جمعيات خيرية ممنوعة من النشاط السياسي وإنما كمنظمات مجتمع مدني يمكنها أن تلعب دورا أساسيا كمجموعات ضغط لها تأثيرها ودورها الذي لا يمكن شله أو إغفاله .

٦. تعديل الاتجاهات حيال مشاركة المرأة ودورها وحقوقها وحيال التوزيع التقليدي للأدوار في الأسرة والمجتمع وتأكيد مبدأ المساواة والمواطنة التامة للمرأة من خلال جهود المنظمات النسائية والحقوقية وغيرها وخاصة الإعلام والمناهج التعليمية و التربوية.

٧. تعديل منهج التعامل مع الانتخابات من الاهتمام الموسمي المحدود إلى الجهود المنظمة المستمرة .

٨. تطوير وتعزيز التنسيق والتعاون بين الهيئات النسائية والمعنية لوضع أهداف محددة متفق عليها وتحديد إستراتيجية العمل لضمان تحقيقها وأقترح أن يكون أحد الأهداف للانتخابات القادمة « إيصال خمس نساء على الأقل إلى مقاعد البرلمان ».

٩.التوسع في برامج التدريب وخاصة في مجال محو الأمية القانونية والتربية المدنية وحقوق المواطنة ومهارات الاتصال والقيادة والتمكين الذاتي وتنظيم الحملات وأسس البناء المجتمعي وبناء قدرات منظمات وهيئات المجتمع المدني .

١٠–إيلاء المحافظات الاهتمام والدعم المناسبين مع ترك الفرصة للنساء في المحافظات لتحديد البرامج والمناهج والأولويات .

١١–التركيز على الشابات واشراكهن بشكل فعال وديمقراطي في الجهود الجارية لدعم المرأة في الانتخابات .

١٢–تأكيد أهمية ودور الرجل في مساندة هذه الجهود والتوجه له ناخبا ومرشحا لضمان تبني رؤية المرأة لمختلف القضايا ولضمان مساندة النساء المرشحات .

١٣–إتاحة المعلومات وضمان إمكانية الوصول إلى هذه المعلومات من خلال مكاتب ميدانية وموقع على شبكة الإنترنت وطباعة وتوزيع النشرات والمواد المناسبة الأخرى..

١٤–ضمان حق الفئات المختلفة في المبادرة والمساهمة في الجهود الوطنية دون معوقات.

١٥–تعزيز وتحفيز دور المجتمع المدني والأحزاب في مساندة ودعم المرأة .

١٦–تأكيد الدور المحوري للإعلام وأهميته وحساسية أسلوبه في دعم المرأة بما لا يؤدي إلى عكس النتائج المرجوة وبحيث يواصل جهده إلى تأكيد حق المشاركة وإبراز قدرات النساء دائماً في مختلف مجالات الحياة وعلى أساس أن في مشاركة المرأة ومساهمتها مصلحة للرجل والمرأة وللأسرة والمجتمع وتأكيد أنها ليست معركة بين المرأة والرجل ويمكن إضافة عشرات التوصيات العملية والتفصيلية ولكن يبقى الأساس أن المطلوب هو ترجمة عملية لبرامج واقعية ومنجزات حقيقية على الأرض بمشاركة قاعدية عريضة من نساء ورجال الوطن الذين يتطلعون إلى انتخابات تترجم رؤيتهم ونواب يمثلونهم بحيث تكون مشاركتهم حقيقية لا شكلية وصوتهم مسموع ورأيهم مأخوذ به قبل وأثناء وبعد الانتخابات .

هل النساء قادمات؟!

كل عام في الثامن من مارس المخصص ليوم المرأة العالمي، تتردد نفس التساؤلات.. هل نجحت المرأة في ترسيخ مكانتها داخل مجتمعها، بعد عقود من القهر والإذلال، أم ما زالت مكانك سرْ؟! هل المعوقات الاجتماعية التي تحاصر المرأة من كل حدب وصوب، موجودة بالفعل على أرض الواقع، أم أنها وهمية من صنع البعض؟! هل المسؤولية كما يرى الكثيرون تقع على عاتق المرأة بمفردها، بسبب تقاعسها عن المطالبة بتصحيح أوضاعها، وعدم تشبثها بحقها في الكثير من أوجه الحياة؟! هل هذا القول فيه اتهام جائر، وإجحاف بالمرأة، في ظل الإنجازات التي حققتها هنا وهناك؟!

هناك عبارة تصدح بقوة في أروقة المجتمعات، وتحت أسقف المنازل بأن "النساء قادمات" مُدعمين أصحابها هذا القول بما يجري في مناطق متفرقة من العالم. ففي الولايات المتحدة الأميركية أعلنت السيناتور "هيلاري كلينتون" ترشيح نفسها للانتخابات الرئاسية المقبلة، وإذا فازت ستصبح أول امرأة تتولى هذا المنصب. وكانت "إيلين جونسون" قد سبقتها لتصبح أول رئيسة لدولة ليبيريا، وشرحه في كل من تشيلي وألمانيا.

هل هذه الصور المضيئة تعني أن المرأة قد نجحت بالفعل في إلغاء التمييز الواقع عليها؟! بالتأكيد لا. فالمرأة في الغرب ما زالت تحصل على أجور ووظائف أدنى من الرجل في ساحة العمل، وهناك عراقيل كثيرة تحول بينها وبين الوصول إلى المناصب الإدارية العليا.

أما في العالم الثالث، وفي الدول العربية والإسلامية فحدث ولا حرج، هذا إذا ما استثنينا دولا قليلة تملك رؤية ناصعة تجاه المرأة، نجد أن معظمها تقوم بفتح الباب قليلا وتدعم مشاركة المرأة في الحياة العامة، لكن سلوكها لا يقوم على النوايا الطيبة، وإنما الغرض المبطن الذي تسعى إليه هذه الدول تحديدا، ينصب في تلميع صورتها بنظر المنظمات والهيئات الدولية من أجل نيل مكاسب أخرى!

مؤخراً قُتلت وزيرة الرعاية الاجتماعية في إقليم البنجاب، على يد متطرّف اعترف بأنه يُعارض مشاركة المرأة في الحياة السياسية. وهناك الفتاة "رشيدة بيغم" البالغة من العمر خمسة عشر عاما، التي باعها أبوها لقريب له بعد خسارته أمامه في لعبة الجوكر. لقد انطبعت صورة هذه الفتاة في ذهني وهي تبكي قائلة: "أنا لستُ ورقة يلعب بها الرجل.. أفضل الموت إذا لم أستطع حماية نفسي وكرامتي".

زينب حفني

في رأيي مشكلة المرأة في معظم المجتمعات العربية والإسلامية، تنحصر في التقاليد والأعراف الاجتماعية العقيمة المرتدية عباءة الدين عن قصد، والتي توارثتها الأجيال عن قناعة، مما ساهم في فرض سطوتها بتقييد خطوات المرأة، وإعاقة تقدمها. بجانب المد الأصولي المتطرف الذي قفز إلى الواجهة في العقود الأخيرة، مما أدّى إلى تراجع مكانة المرأة، نتيجة المفاهيم الخاطئة التي يُروّج لها تابعوه، وأصبحت المرأة على أثره تُعامل من منطلق العيب والحرام، وإطلاق تحذيرات نارية في أوساط المجتمعات العربية والإسلامية من عواقب فتنة النساء!

إن القصص المأساوية الاجتماعية التي تغصُّ بها الصحف المكتوبة، وتتناقلها وكالات الأنباء المصورة، تعكس الحال المزري الذي وصلت إله المرأة العربية والمسلمة، على الرغم من تألقها العلمي، ونجاحها في مختلف ميادين الحياة، وهو ما يؤكد حاجتنا اليوم إلى إلغاء التمييز الواقع على المرأة، بالسعي إلى غرس الوعي الفكري والاجتماعي داخل الأفراد في كافة طبقات المجتمع، والحث على احترام قرارات المرأة الحياتيّة، ومحاورتها كإنسان واع أسوة بالرجل، وليس تصنيفها كمؤنث ليس له مكان من الإعراب.